



IOM • OIM

المنظمة الدولية للهجرة



الجمهورية اليمنية



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

التقرير الختامي لورشة العمل الإقليمية

حول

" تنقل العمالة اليمنية إلى دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية "

((صنعاء ، 27 - 28 / 11 / 2010))

أولاً : مقدمة :

تم عقد هذه الورشة الإقليمية برعاية كريمة من دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجور .

ويأتى تنفيذ هذا النشاط فى إطار برنامج التعاون المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية .

وهى استكمالاً لجهود مشتركة سابقة منها إطلاق التقرير الأول المشترك حول " تنقل العمالة العربية " والدورة التدريبية حول " الهجرة والتنقل " التى عقدتها المنظمتان خلال الفترة (19 – 2010/4/22) فى القاهرة ، كما يمثل هذا النشاط امتداداً لجهود رفع قدرات الأجهزة والإدارات المعنية بالتنقل خاصة فى اليمن ، وجميع هذه الجهود تصب فى إطار دعم التعاون العربى الثنائى والجماعى وتنفيذاً لنتائج القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت ، يناير 2009) التى دعت لتيسير التنقل وتماشياً مع المواثيق العربية المقررة ذات العلاقة .

كما يأتى هذا الجهد فى إطار حرص المنظمتين على تحسين إدارة التنقل وتطوير شروطه وظروفه ، وإرساء أسس للتعاون والتشاور بين الأطراف العربية المعنية ، وبذل جهود مشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية ، وبناء آليات مستقرة لحل المشاكل التى قد تترتب عن التنقل ، وتحقيق تشاورا مستمرا منظما ، وبرامج مشتركة لدعم التنقل ، وتوظيفها لخدمة التنمية والعدالة والاستقرار فى المنطقة .

فبعد انقضاء ثلاثة عقود منذ بداية ظاهرة تنقل الأيدي العاملة فى المنطقة ما تزال هذه الظاهرة ذات ديناميكية متنامية تمثل عنصراً حاسماً فى التكامل فى منطقة الخليج العربى ، فالنمو الاقتصادى المستدام فى بلدان الخليج العربى ونمو السكان ومستوى تنمية الموارد البشرية فى اليمن يفرضان حاجة لتنسيق سياسات التنقل لمصلحة بلدان المنشأ والاستقبال معا .

كما يفرض هذا الوضع من تكامل الموارد ضرورة قيام حوار وتعاون بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الأخرى يحقق حلاً للمشكلات التى قد تترتب عن التنقل وينمى قدرات الإدارات المعنية بالتنقل ويبنى آليات مستدامة للحوار والتشاور والتعاون .

ويمثل هذا النشاط الحلقة الأولى فى تحقيق تعاون بين اليمن وباقى البلدان العربية الخليجية الأخرى بما يعظم فوائد التنقل لجميع الأطراف المشاركة فيه وتحقيق لقاءات مباشرة بين المسؤولين عن التنقل فى اليمن وأقارنهم فى دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى .

ثانياً : حفل الافتتاح والختام :

تم افتتاح الحفل برعاية كريمة من **دولة السيد الدكتور علي محمد مجور** رئيس الوزراء وبحضوره الشخصي وعدد كبير من معالي السادة الوزراء والقيادات الحكومية والشعبية وفي الكلمة التي ألقاها دولة رئيس الوزراء في حفل الافتتاح أكد على :

- حرص اليمن على تعظيم المنافع المشتركة مع دول الخليج العربية ومنها قضية استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي و أن عملية إدماجها تمثل أولوية مشتركة لجميع الأطراف.
- زيادة القدرة التنافسية للعمالة اليمنية عبر برامج التدريب والتأهيل النوعية المكثفة.
- التأكيد على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وخصوصاً في التعليم العالي والبحث العلمي لما يمثله من محرك رئيسي لوتائر النمو الاقتصادي وعملية التنمية البشرية باعتبارها حجر الزاوية في التنمية المستدامة.

وفي ختام كلمته أشاد دولة رئيس الوزراء بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمة العمل العربية و المنظمة الدولية للهجرة على الجهود الطيبة التي بذلت للإعداد والتحضير لهذه الورشة الهامة معبرا عن شكره للمشاركين من دول الخليج العربية وداعيا للجميع بطيب الإقامة على ارض اليمن.

من جانبه أكد **السيد أحمد لقمان** المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته على :

- إن اليمن يعتبر مختبرا لقضايا الهجرة والتنقل فهو يصدر العمالة لكنه يستقبلها أيضا.
- الظروف الحالية مواتيها تماما لتنقل العمالة من اليمن إلى شقيقاتها دول الخليج العربية .
- حققت تجربة تنقل العمالة اليمنية النفع المشترك والأمان والنماء لجميع الأطراف.
- إن الرغبة في زيادة فرص التنقل وتيسيره بين البلدان العربية لم يعد هدفا أو رغبة للمجالس المختصة فقط بل مثل إحدى النتائج الهامة لقمة الكويت الاقتصادية 2009 .
- تقدر مساهمة التنقل في العقد العربي للتشغيل بتوفير مليون فرصة عمل.
- ضرورة قيام تعاون مشترك بين اليمن والبلدان العربية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال تنقل العمالة بينهم.
- ضرورة إقرار لجنة مشتركة دائمة تعنى باقتراح السياسات ووضع البرامج المساعدة على تنقل ناجح.
- منظمة العمل العربية تشدد على ضرورة بذل الجهود إضافية للتدريب ورفع الكفاءة لليد العاملة اليمنية وتأهيلها لتنقل ناجح يعطيها قدرة منافسة أفضل في بلدان الاستقبال.

من ناحيته أكد السيد وليم سوينيج - مدير عام المنظمة الدولية للهجرة على :

- إن بلدان مجلس التعاون الخليجي ستستمر في احتياجاتها للقوى العاملة الوطنية وغيرها بإعداد متزايدة وتقدر حالياً بوجود 15 مليون عامل أجنبي في بلدان الخليج العربي.
- اليمن بلد منشئ للعمال في بلدان مجلس التعاون الخليجي يمكنه تغطية الاحتياجات اللازمة لعماله الشباب على وجه الخصوص.
- المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية ستساعدان دول مجلس التعاون الخليجي واليمن . في توفير البيانات والمعلومات والتجارب عندما يطلب منها ذلك.
- نقترح إيجاد شراكة أوثق بين بلدان الخليج العربي واليمن تلعب فيه المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية دوراً فاعلاً في مجال وضع السياسات الإقليمية حول حركة العمالة والتنمية.
- نعمل على تنفيذ مجموعة كاملة من مشروعات هجرة العمالة في المنطقة العربية وكذلك المناطق الجغرافية الأخرى في العالم.

و في كلمتها قالت معالي السيدة الدكتورة أمة الرزاق علي حمد - وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل :

- الورشة تجسد شراكة نوعية محلية وإقليمية ودولية وهي تأتي في ظل آثار وتداعيات مثلت تحديات عالمية كبيرة واجهت قضايا التشغيل والبطالة ولا بد من معالجات عاجلة لتوفير فرص العمل للعمالة اليمنية في أسواق ودول الخليج العربي و في مقدمة ذلك التركيز على التدريب والتأهيل النوعيان .
- الإشادة بمبادرة منظمة العمل العربية للمساهمة الفاعلة في الإعداد والتحضير لهذه الورشة والتي جعلت من أولوياتها مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل لائقة في إطار التكامل العربي ومتابعة تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية في هذا المجال.
- الإشادة بدور المنظمة الدولية للهجرة لتعاونهم في إقامة هذه الفعالية ودعمهم لمشاريع الوزارة الحالية والمستقبلية.

ثالثاً : المشاركون في الورشة :

شارك في أعمال هذه الورشة (86) مشاركاً يمثلون الجهات المعنية بإدارة التنقل والهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ، بالإضافة إلى وفد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن عدد من الخبراء المتخصصين في مجال عمل الورشة (مرفق قائمة بالمشاركين في الورشة) .

تضمن سير عمل الورشة على مدى يومي عمل ، عرض ومناقشة المحاور الرئيسية الآتية:

- 1- تنقل العمالة اليمنية بين الواقع والمأمول .
- 2- المنظور العربي الخليجي لتنقل الأيدي العاملة العربية بشكل عام وتنقل العمالة اليمنية بشكل خاص .
- 3- الأطر التشريعية المنظمة لواقع العمالة في اليمن وباقي دول الخليج العربية .
- 4- العمالة اليمنية ومتطلبات تأهيلها لأسواق العمل الخليجي .
- 5- احتياجات أسواق العمل الخليجية النوعية والكمية .
- 6- فرص تنظيم وتقنين التعاون فى مجال التنقل بين اليمن ودول مجلس التعاون الأخرى .
- 7- فرص التعاون لتنفيذ برامج مشتركة بما فى ذلك برامج لمحاربة الهجرة غير الشرعية .

رابعاً : الأوراق المقدمة للورشة الإقليمية :

قدم للورشة أوراق عمل فى المجالات التالية :

- الاستراتيجية اليمنية لتسهيل التنقل .
- متطلبات تأهيل العمالة اليمنية لأسواق الخليج العربية .
- رفع كفاءة المتنقلين وزيادة قدرتهم على المنافسة .
- محاربة الهجرة غير النظامية .
- تجربة تنظيم سوق العمل فى دولة مستقبلة .

كما قدمت عروض لتجارب قطرية ولمكاتب استقدام وإحاق للعمالة وقصة نجاح مستثمر عائد .

خامساً : توصيات المشاركين فى الورشة الإقليمية :

ثمن المشاركون عاليا رعاية دولة رئيس الوزراء للورشة الإقليمية ومشاركته في افتتاحها بكلمة قيمة. وعبروا عن التقدير الكبير لمشاركة مديري منظمة العمل العربية والمنظمة الدولية للهجرة بشخصيهما وبفنيين رفيعي المستوى من الجهتين .

كما قدر المشاركون جهود وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التعليم التقني والتدريب المهني ومشاركتهما في أعمال الورشة الإقليمية ولما قدماه من جهد وفريقيهما لإنجاح أعمال الورشة.

ويشكر المشاركون لجنة الصياغة برئاسة الأستاذ/ صباح سالم الدوسري وبعضوية مندوب كل من الدول السبع وبمشاركة منظمي العمل العربية والدولية للهجرة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويقررون التوصيات التالية :

(1) عبر المشاركون عن تقديرهم لمبادرة المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية لعقد هذا الاجتماع بهدف تيسير الحوار وتنسيق التعاون في مجال تنقل الأيدي العاملة بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

(2) يدعو المشاركون كلا من المنظمتين للمساهمة في :

أ- اقتراح مبادرات تلبي احتياجات حكومة اليمن وحكومات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية , مع الأخذ في الاعتبار احتياجات منظمات أصحاب الأعمال والعمال المتنقلين وأسرهم ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .

ب- تنفيذ أنشطة لدعم الحوار والتشاور بين المعنيين بالتنقل في اليمن وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ج- تنفيذ دراسات حول أسواق العمل في اليمن وفي بلدان الاستقبال الخليجية العربية، وتحديد اتجاهات أسواق العمل فيها الكمية والنوعية .

د- تحليل التحديات المشتركة التي يجب مواجهتها بتعاون وتنسيق دائمين وتوصيف للحلول المناسبة لجميع الأطراف المعنية .

هـ - دعم التعاون بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز الأثر التنموي للتنقل في اليمن وتحفيز توجيه مدخرات المتنقلين للاستثمار في مشاريع منتجة.

و- تعزيز قدرات السلطات الوطنية والإدارات المعنية بالتنقل في كل من اليمن وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكثيف دورات وورش رفع الكفاءة وزيارات العمل والاطلاع على التجارب الناجحة في مختلف البلدان .

(3) دعوة اليمن لوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تساعد على زيادة فرص التنقل المؤقت للعمالة اليمنية إلى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خاصة من خلال :

أ- وضع السياسات والرؤى المستقبلية بالتشاور بين الوزارات والأجهزة المعنية في اليمن خاصة منها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التعليم التقني والمهني ووزارة المغتربين ومنظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية والأجهزة الأخرى المعنية بالتنقل .

ب- وضع برامج للتدريب ورفع قدرات مؤسسات التدريب والتنمية البشرية بما يتناسب مع الاحتياجات النوعية لأصحاب العمل في بلدان الاستقبال الخليجية .

ج- تنفيذ برامج للتوعية ورفع الكفاءة للعمالة اليمنية المرشحة للتنقل وإعداد الأدلة المناسبة التي تخدمها .

د- النظر في تطوير عمل السفارات اليمنية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتخصيص ملحقين عماليين فيها تتاح لهم إمكانيات العمل أسوة

بالملحقين العماليين فى سفارات البلدان الآسيوية .

ه- وضع خارطة استثمارية فى اليمن توجه للعمالة اليمنية المتنقلة وإنشاء أوعية إيداعية واستثمارية تستوعب مدخراتهم وتطوير عمل البنوك ومؤسسات تحويل الأموال بما يقلل من كلف التحويل ويجعله أكثر أماناً وتوجهاً للاستثمار فى اليمن على المستوى الوطنى والمستويات المحلية .

و- العمل على إنشاء هيئة وطنية لتنظيم سوق العمل يشارك فيها أطراف الإنتاج الثلاثة وتعنى بتقدير الاحتياجات النوعية والكمية للأيدي العاملة فى السوق المحلى وفى أسواق البلدان المجاورة بالتعاون مع الأجهزة المماثلة فيها .

ز- التوسع فى وضع المعايير المهنية للتوفيق بين مخرجات التدريب واحتياجات أسواق العمل والاستفادة من التجارب ذات العلاقة فى البلدان العربية

(4) يدعو المشاركون حكومات دول الاستقبال فى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى :

أ- التشجيع على استقدام العمالة اليمنية وتيسير تنقلها.

ب- توفير معلومات وبيانات عن أسواق العمل فيها وتوجهات أصحاب الأعمال والمهارات المطلوبة .

ج- اقتراح تسهيلات إدارية بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل أنونات استقدام العمالة اليمنية والتعاقد معها لتنتقل مؤقتاً ، وذلك لأصحاب الأعمال الذين يشغلون عمالة يمنية أو لشركات استقدام العمالة المتعاقدة المؤقتة .

د- اقتراح المشاركة فى برامج تدريب العمالة اليمنية المرشحة للتنقل من خلال الأجهزة الحكومية وأصحاب الأعمال المشغلين للعمالة اليمنية المتنقلة .

(5) دعوة جميع الأطراف المعنية فى اليمن وفى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص إلى :

أ- النظر فى تشكيل لجنة فنية مشتركة للتشاور بشأن التنقل وبما يحقق التكامل بين الجانبين فى الموارد البشرية واحتياجات التنمية ودعوة منظمة العمل العربية والمنظمة الدولية للهجرة لدعم هذه اللجنة.

ب- إيجاد شراكات وصيغ تعاون بين مكاتب التشغيل الخاصة فى اليمن ومكاتب استقدام العمالة فى المنطقة بما يكفل سلامة تطبيق النظم والقوانين المنظمة للاستقدام وتحمي المتنقلين من أية صورة للاستغلال.

ج- تحقيق تعاون بين مكاتب التشغيل الخاصة والعامة بما ييسر التنقل ويضمن تعاوناً لتطوير تنظيم أسواق العمل ومعلوماته.



محمد شريف
ظ/ محمد